

في تخريج قول الشعبي وتقريره قال ابو يوسف
 في المثال المذكور لابن سهم وللبنت نصف
 سهم وللخنثى ثلاثة ارباع سهم لان الخنثى
 يستحق سهم كالابن ان كان ذكرا ونصف
 سهم كالبنت ان كان انثى وهذا اي استحقاقه
 سهم على تقدير ونصف سهم على تقدير
 اخر متيقن ولا ترجيح لاحد التقديرين
 على الاخر فاحذ نصف مجموع النصيبين
 عملا بالتقديرين على حسب الامكان كما ذكر
 انفا فاحذ حصة نصف سهم ونصف
 نصف سهم او نقول بعبارة اخرى فاحذ
 النصف المتيقن الذي هو ثابت على تقدير
 الذكورة والانوثة مع نصف النصف المتنازع
 فيه بينه وبين الورثة دفعا للمنازعة
 في بنوت هذا النصف على زعمه وانتفائه
 على زعمهم فصار له اي للخنثى ثلاثة ارباع
 سهم وذلك لانه اي ابا يوسف يستبر

السهم

السهم والمول اي البسط الى الذكورة ومجموع
 المسئلة المذكورة على الوجه الذي ستقرر
 سهمان وربع فاذا بسط السهمان بضربهما
 في مخرج الربع زيادة هذا السهم عليه كان
 الحاصل تسعة ارباع فاجعلها صحاحا
 وتصع منها المسئلة فلذلك مثل حظ الانثيين
 فلذلك قال وتصع من تسعة فللابن
 اربعة وللبنت اثنان وللخنثى ثلاثة
 فانها مجموع مال الابن والبنت او نقول في تصحيح
 هذه المسئلة بوجه اخر ماله الى ما تقدم
 لابن سهمان وللبنت سهم وللخنثى نصف
 النصيبين وهو سهم ونصف سهم والمجموع
 اربعة اسهم ونصف فبسط السهام الى السهم
 الذي هو النصف بان نضربها في مخرجه
 ويزيد عليه هذا السهم فيحصل تسعة اضعاف
 فيجعلها صحاحا وقال محمد في تخريج قول
 الشعبي في الصورة المذكورة ياخذ الخنثى